الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

الاستدامة التّعليميّة

بقلم: د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة

رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

الاستدامة التّعليميّة منهجيّة تنمويّة تركّز على تحقيق التّنمية المستدامة من خلال الأنظمة التّعليميّة، وتقرّ التّعليم كحقّ أساسيّ لجميع الأفراد دون أيّ استثناء كمرتكز للتّنمية، كما تقرّ بوجوب توفير فرص التّعليم الجيّد للجميع كإحدى مهام الجهات الرّسميّة والمدنيّة، إذ يصبح التّعليم أداة فاعلة لتحقيق أهداف التّطوير المجتمعيّ، والّتي منها: تحسين جودة الحياة، التّنمية الاقتصاديّة، التّعلّم المستدام، المشاركة المجتمعيّة، تعزيز القيم والمبادئ الأخلاقيّة والحفاظ على الموارد، لذا تركّز الاستدامة التّعليميّة على أهميّة تعزيز أنظمة ومؤسّسات التّعليم، وتمكينها من التّكيّف مع المتغيّرات الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والبيئيّة والصّحيّة.

وتظهر عدد من معايير قياس مستوى تحقيق العدالة الاجتماعيّة كسمة من سمات تحقيق الاستدامة، وفيما يلي ذكر لبعض هذه المعايير على سبيل المثال لا الحصر:

- توفير الفرص المتساوية لكافّة الأفراد دون الالتفات لخلفيّاتهم الاقتصاديّة أو العرقيّة أو الاجتماعيّة أو العقائديّة.
- العمل على تقليص الفجوات التّعليميّة بين الفئات المختلفة للوصول إلى المساواة الكاملة في الفرص التّعليميّة.
- تعزيز مبدأ التّعليم مدى الحياة (الاستدامة التّعليميّة) عن طريق تنمية المهارات بشكل مستمر، توافقًا مع التّغيّرات المختلفة الناتجة عن الثّورة التكنولوجية والمعلوماتيّة، وهذا يتطلّب دمج التّكنولوجيا الرّقميّة في الأنظمة التّعليميّة لمساعدة المتعلّمين على إتقان مهارات التّكنولوجيا الرّقميةّ، والتّركيز على مهارات التّعلّم بالاكتشاف، ومهارات التّعلّم الذّاتيّ والتّفكير التّحليليّ والنّقدّي؛ لتمكين الأفراد من التّكيّف مع التّغيّرات المتسارعة، وإكسابهم دافعيّة التّعلّم المستمرّ لإتقان مهارات الاستجابة بشكل جيّد مع متغيرات سوق العمل المتجدّدة.
- تفعيل دور المشاركة المجتمعيّة لتعزيز استدامة التّعليم للعمل على تحسين جودة الحياة، وتطوير المجتمعات وبناء مهارات وقدرات مواردها البشرية، فالتّعليم المستدام يساهم في تحقيق الوعي الاجتماعيّ والاقتصاديّ والبيئيّ والصّحيّ، ممّا يعني تحقيق التّنمية الشّاملة.
- الاهتمام بأساليب التّدريس الحديثة والفاعلة؛ لكونها تعزّز تفاعل المتعلّمين وتحسّن نتائج التّعلّم.
- التّقييم المستمر لتطوير المناهج الدّراسيّة لضمان تلبيتها لاحتياجات الطّلبة، وبالتّالي المجتمع ومتطلّبات سوق العمل.

- مراعاة منهجيّة الاستدامة التّعليميّة ضرورة تهيئة المتعلّمين للتّكيّف مع المتغيّرات العالميّة وتحدّيات القرن 21، إذ تواجه الأنظمة والمؤسّسات التّعليميّة مجموعة من التّحدّيات كالاضطرابات الاقتصاديّة مع التّحوّلات الرّقميّة، إلى جانب التّهديدات الأمنيّة بسبب الصّراعات والحروب، وما يترتّب عليها من هجرة ونزوح، بالإضافة للتّغيّرات المناخيّة والأوبئة الفيروسيّة.

هذا وتعدّ مواجهة هذه التّحدّيات من أهمّ وظائف الاستدامة التّعليميّة، كما أنّها تُعنى بتعزيز الصّحة الجسديّة والنّفسيّة، وإيجاد بيئات صحيّة داعمة، ممّا يعزّز إيجابيًّا الصّحة الجسديّة والنّفسيّة للمتعلّمين، بهدف تحقيق التّوازن بين البيئة الدّراسيّة وبين الحياة، والتّشجيع على تحقيق التّكامل بين الدّراسة والحياة الشّخصيّة والأسريّة والاجتماعيّة للمتعلّمين، ممّا يسهم في الوصول إلى رفاهية الحياة، وتحقيق التّوازن الشّخصيّ والانفعاليّ الإيجابيّ للأفراد كافّة، كما يعزّز من إعداد جيل المستقبل لامتلاك الخصائص الشّخصيّة الإيجابيّة الّتي تؤهّلهم للقيام بدورهم في بناء مجتمعهم، من مثل إكسابهم القيم والمهارات القياديّة الّتي تسهم الاستدامة التّعليميّة في غرسها لدى المتعلّمين؛ لإعدادهم بأنْ يكونوا أفرادًا فاعلين ومؤثّرين في مجتمعاتهم.

من هذا المنطلق يمكننا القول بأنّ الاستدامة التّعليميّة ليست مجرّد هدف منهجيّ، بل هي عمليّة إستراتيجيّة تنظيميّة مستمرّة، يتطلّب تحقيقها التّعاون بين الجهات الرّسميّة والمدنيّة والمشاركة المجتمعيّة الفاعلة والتّعاون الدّوليّ الإيجابيّ، إذ يمكن بتحقيق هذه الاستدامة توفير مستقبل أفضل لجيل الغد، وجعل التّعليم أداة أساسيّة للتّغيير الإيجابيّ وتطوير المجتمعات وبناء قدرات ومهارات من منطلق الاعتماد على الموارد البشريّة لا الماديّة وحسب، ويرتكز تحقيق ذلك على تطبيق عدد من الإستراتيجيّات المختلفة الّتي تعدّ ركائز للاستدامة التّعليميّة، ومنها:

- توفير الموارد التّمويليّة الدّائمة للتّعليم.
- المشاركة المجتمعيّة.
- التّطوير المستمر للمناهج وأساليب التّدريس ومهارات الكادر التّدريسيّ.
- التّقييم المنهجيّ الدّوريّ للأنظمة التّعليميّة ومخرجاتها.

ومن جانب آخر، تظهر العديد من الأمثلة الّتي ارتبطت جوانبها بتطبيق الاستدامة التّعليمية، وتفعيل آثارها ونتاجاتها على أرض الواقع، من مثل:

- التّعليم الافتراضيّ والإلكترونيّ.
- التّعليم عن بعد.
- المشاريع المجتمعيّة المستدامة.
- المدارس الخضراء والمدارس الصّديقة للبيئة.
- البرامج التّعليميّة البيئيّة، وبرامج التّعاون الدّولي.

كلّ هذا من شأنه تحقيق الاستدامة التّعليميّة، وبذلك يتّم تعزيز الاستقرار المجتمعيّ، وتعزيز المشاركة المجتمعيّة، ورفع الوعي السّياسيّ والصّحيّ والبيئيّ وتعزيزه، وتعزيز المحافظة على موارد البلد الطبيعيّة والسّياديّة، ممّا يحقّق إحدى غايات التّنمية الشّاملة والمستدامة الحيويّة، ألا وهي "جودة الحياة للأفراد والمجتمعات".

لذا يتوجّب على الجهات المعنيّة الرّسميّة والمدنيّة إيجاد توأمة تعاونيّة بين مؤسّسات المشاركة المجتمعيّة لدعم التّعليم، والعمل على تنفيذ تخطيط إستراتيجيّ للاستدامة التّعليميّة لا ينطلق من كونه مجرّد استجابة مؤقّتَةَ للظّروف الطّارئة وحسب، بل من منطلق كونه أحد مهام دعم التّعليم، ومن منطلق اعتباره حقًّا أساسيًّا لأفراد وفئات المجتمع كافّة، إلى جانب المحافظة على الموارد الطبيعيّة والاحتياطيّات الإستراتيجيّة من الطّاقة والسّلع والأرصدة النّقديّة.

وختام القول إنّ السّعي لتحقيق تعليم مستدام كحفر قنوات لنهر يجري بلا توقّف، يغذيّ الأرض الّتي يمرّ بها دون أنْ ينضب؛ فهو ليس نقلًا للمعارف وحسب، بل تشكيل لوعي متجدّد متناغم، وإيقاع للحياة لضمان تدفّق الحكمة عبر الأجيال.